

جمهورية مصر العربية

وزارة الأوقاف

السلف والسلفية

تأليف

الدكتور / محمد عمارة

القاهرة

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

جمهورية مصر العربية

وزارة الأوقاف

السلف والسلفية

تأليف

الدكتور / محمد عمارة

القاهرة

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

١. د/ محمود حمدي زقزوق

وزير الأوقاف

يعانى المجتمع الإسلامى المعاصر من خلل فكرى يتمثل فى الخلط بين المفاهيم، وفى سوء الفهم للكثير من المصطلحات الدينية، الأمر الذى تسبب فى إحداث بلبلة فى الفكر واضطراب فى الفهم وقصور فى الرؤية الصحيحة للأمور. والأمر المثير للقلق هو انعكاس ذلك كله على السلوك بين طوائف الأمة التى وصل الأمر فيها إلى حد تكفير بعضها بعضاً لأتفه الأسباب.

وهذه الضبابية التى غطت على عقول الكثيرين فى عالمنا الإسلامى أدت إلى خلل أصاب الأمة الإسلامية بالجمود، الذى عطل مسيرتها نحو التقدم والنهوض، فقد انشغل الناس بصغائر الأمور والخلاف حولها بين الفرق والمذاهب، والتعصب الأعمى لهذه الفرقة أو تلك، وادعاء احتكار الحق دون الآخرين.

ومن المعلوم لكل عاقل أن الحق ليس حكراً على أحد أو طائفة أو فرقة من الفرق. فالحق واحد ولكن الأفهام متعددة، وتلك طبيعة الفكر

الإنساني. والإسلام عندما اعتمد الاجتهاد ليكون آلية للتجديد واستتباط الأحكام الشرعية كان حريصاً على تأكيد نسبية الفكر الإنساني. ومن هنا جعل للمجتهد الذي يخطئ أجرأ واحداً وللعصيب أجرين.

وهي غمرة هذه الأزمة الفكرية وجدنا لزاماً علينا في وزارة الأوقاف أن نتصدي لمعالجة هذا الخلل الفكري، وذلك بمحاولة توضيح الأفكار وتحديد المفاهيم لمساعدة المسلمين على إعمال عقولهم في كل ما يسمعون أو يقرأون حول مصطلحات يكتنفها الغموض، ومن ناحية أخرى لحمايتهم من الوقوع في شباك المتطرفين في الدين المتعصبين لمذاهب جامدة والذين يكفرون غيرهم من أبناء الأمة الإسلامية.

ومن بين المفاهيم التي أصابها كثير من الضبابية وعدم الوضوح وسوء الفهم مصطلح السلفية. وهناك جهود مشكورة من جانب عدد من العلماء الذين تصدوا لتوضيح هذا المصطلح في إطار معالجاتهم لقضايا الفكر الإسلامي.

ومن أبرز من تصدى لإلقاء الضوء على العديد من المفاهيم والمصطلحات الإسلامية في الفكر الإسلامي المعاصر الأخ الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة. ومن هنا رجوتاه في كتابة رسالة موجزة عن السلف والسلفية لإزالة ما أحاط بهذا المفهوم من غموض وسوء فهم. وقد استجاب مشكوراً لهذه الرغبة حتى يطلع الدعاة بصفة خاصة والقراء بصفة عامة على حقيقة هذا المصطلح والمراد منه وتطوره عبر الزمان.

والرسالة التي يسعدنا أن نقدمها اليوم للقارئ الكريم يوضح فيها الدكتور/ محمد عمارة - بما عرف عنه من عمق في الفكر واستقصاء في البحث - حقيقة هذا المصطلح بدءاً بتحديد معناه وتاريخه وتطوره حتى العصر الحديث، وبذلك ألقى الضوء على هذا المفهوم بطريقة واضحة تزيل سوء الفهم، وتضع النقاط على الحروف.

ونحن إذ نقدم له خالص الشكر وعظيم التقدير نسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته. ونأمل أن تكون هذه الرسالة عوناً للدعاة في وزارة الأوقاف ولغيرهم ممن يحرصون على استقاء معلوماتهم من منابع فكرية أصيلة. وستواصل الوزارة جهودها في هذا السبيل من أجل الكشف عن العديد من الأفكار المغلوطة والمفاهيم الخاطئة وإبراز الأفكار الصحيحة الناصعة حتى يستعيد القراء ثقتهم بتراثهم الإسلامي الصحيح بعيداً عن الخلط والبلبله التي تسود الساحة الفكرية الإسلامية المعاصرة.

والله ولي التوفيق ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

فى عالم اختلطت فيه «أوراق المفاهيم»، التى تقفز إلى الذهن عندما يُذكر مصطلح «السلفية» يراها البعض:

• التقليد والجمود .. ومخاصمة العقل والتمنن .. والعودة إلى عصور البداوة ومجتمعاتها .. والرفض لكل الآخرين .. ولجميع ما لدى الآخرين .. بل والبراء من الآخرين الذين يشاركون هذه السلفية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

• ويراها بعض الغربيين: «الفاشية الإسلامية» التى تهدد - بالإرهاب - المدنية الغربية .. والتى تجاوز خطرها خطر القاذية والشيوعية فى القرن العشرين.

• بينما يراها البعض: «السلفية الجهادية» التى حملت السلاح لمحاربة حكام البلاد الإسلامية وهزت الاستقرار فى مجتمعات الإسلام ، بدعوى أن محاربة «العدو القريب» - الحكام المسلمين - أولى وأجدى من محاربة «العدو البعيد» - الصهيونية والاستعمار ...

• ويراها بعض الصوفية: «الانحراف العقدي» .. الذى أدخل عقائد الفتوسية والهندوسية إلى الإسلام ... فأدى بأصحابه - السلفيين - إلى الخروج من الدين ...

• على حين يراها آخرون: «الفرقة الوحيدة الناجية» من النار، لأنها هي التي بقيت على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه - رضى الله عنهم - .. بينما انحدرت كل فرق المسلمين - الاثنتين والسبعين- إلى هاوية الهلاك؛ لأنهم بدلوا .. وضلوا .. وقسقوا .. وابعدوا .. بل وكفر بعضهم بما أنزل على محمد ﷺ ..)

في عالم تفتقر فيه هذه المفاهيم .. والصور المتناقضة - هذا التناقض الصارخ - إلى أذهان القراء والباحثين عندما يذكر مصطلح «السلفية» سواء أكان ذلك في عالم الإسلام .. أم في عالم الغرب .. وسواء أكان ذلك في صفوف الإسلاميين أم في صفوف العلمانيين والمتغربين ..

في مثل هذا العالم - الذي تعايشه ونعيش فيه - تشتد الحاجة إلى تحرير المضامين وتحديد المفاهيم .. مضامين ومصطلحات: «السلف» و«السلفية» .. و«السلفيين» .. وكذلك سبر غور التطور الفكري الذي مر به هذا التيار في تاريخ الحضارة الإسلامية .. لتري الحقائق المجردة من الأوهام .. ولتتضح أمام العقل - المسلم وغير المسلم- تضاريس «خارطة» هذا الجانب من جوانب الفكر والواقع .. ولتستبين - بعد تحديد المفاهيم .. وتتبع خيوط «تاريخ الأفكار» - هل نحن - اليوم- أمام سلفية واحدة ؟ .. أم أننا يازاء عدد من السلفيات ؟ .. وليستبين لنا أي المفاهيم والصور التي تفتقر إلى الأذهان عند ذكر هذا المصطلح «السلفية» .. أيها هي الحقيقة ؟ .. وأيها هي الأوهام ؟ ؟ ..

دكتور/ محمد عمارة

تحرير مفاهيم المصطلحات

«السلف» لغة: هو الماضي وكل ما ومن تقدم ومضى عن الواقع والزمن الذي يعيش فيه الإنسان..

وفي الاصطلاح: هو العصر الذهبي الذي يمثل نقاء الفهم والتطبيق للمرجعية الدينية والفكرية، قبل ظهور الخلاف والمذاهب والتصورات التي وضعت على الحياة الفكرية الإسلامية بعد الفتوحات التي أدخلت الفلسفات غير الإسلامية على فهم «السلف الصالح» للإسلام..

و«السلف» أيضاً -: هو كل عمل صالح قدمه الإنسان.

وفي القرآن الكريم يرد مصطلح «السلف» بمعنى: الماضي، وما سبق الحياة الحاضرة التي يحيها الإنسان: «فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف» (البقرة: ٢٧٥)، «ولا تتركوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف» (النساء: ٢٢)، «هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت» (يونس: ٣٠)، «فجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين» (الزخرف: ٥٦)..
٩

فالسلف في القرآن الكريم «هو الماضي، وما سبق وتقدم على الحياة الحاضرة للإنسان.

ونفس هذا المعنى - لمصطلح السلف - نجده في الحديث النبوي الشريف. ففي مسند الإمام أحمد، عن قاطمة الزهراء - رضي الله عنها-، أن رسول الله ﷺ قال لها، في مرض موته: [ولا أراه إلا قد حضر أجلي وإنك أول أهل بيتي لحوقاً بي ونعم السلف أنا لك].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما-: قال رسول الله ﷺ [الحقى بسلفنا الصالح الخير عثمان بن مظعون].

أما السلف في اصطلاح المال والتجارة، فهو: إقراض الأموال قرضاً حسناً، أي لا منفعة فيه للمقرض - بالدنيا، وبهذا المعنى ورد - المصطلح - في الحديث النبوي، فعن السائب بن أبي السائب: أنه كان يشارك رسول الله ﷺ قبل الإسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح جاءه فقال النبي ﷺ: [مرحباً بأخي وشريكي، كان لا يدارى ولا يمارى يا سائب قد كنت تعمل أعمالاً في الجاهلية لا تقبل منك وهي اليوم تقبل منك، وكان ذا سلف وصلة]. (رواه أحمد)..

أي كان يقرض المال قرضاً حسناً، ويصل الأرحام.

ولما كان كل ماضٍ هو سلف، فلقد شاع إطلاق هذا المصطلح مُعَرِّفاً - السلف - على الجيل - القرن - المؤسس الذي أقام الدين، وطبق منهج الإسلام، وأنشأ دولته.. جيل الصعابة، الذين عاشوا عصر تنزل الوحي، وامتلكوا سليقة فهم مصطلحاته على النحو الذي كانت عليه في عصر التنزيل، وتلقوا عن المعصوم ﷺ البيان النبوي للبلاغ القرآني، وحولوا جميع ذلك إلى واقع حياتي معين.. فقدوا - لذلك - السلف الصالح، بتعميم وإطلاق.. ثم انضم إليهم - في زمرة السلف - من اهتدى بهديهم

وعمل بسنتهم من التابعين وتابعي التابعين، الذين لم تتغير رؤيتهم
«بالوفاة» غير الإسلامي الذي عرفته الحياة الفكرية بعد عصر الفتوحات..

فالسلف: هو: كل من يُقَلَّد ويُقتَدَى أثره في الدين.

وبعد السلف - الذين يشعلون الصنابة .. والتابعين .. والأئمة العظام
للمذاهب الكبرى، من تابعي التابعين- يأتي «الخلق»، الذين يلونهم في
التسلسل الزمني .. وبعد الخلف تأتي أجيال «المتأخرين» .. ثم
«المحدثين» .. والمعاصرين..

أما «السلفية» - وهي نسبة إلى السلف: الماضي والمتقدم - فلقد
عنت: السلفية الدينية، أي الرجوع في الدين والشرع إلى منابع الإسلام
الأولى، أي الكتاب والسنة، مع إهدار ما سواهما مما طرأ عخالاً لهما..

وبعبارة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ -
١٩٠٥ م) فإنها - السلفية - : «فهم الدين على طريقة سلف الأمة قيل
ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى يتابعيها الأولى»^(١).

ومع وضوح هذا التعريف للسلفية، تعددت قصائل تباينها في تراثها
وفكرنا الإسلامي .. فكل السلفيين يعنون في فهم الدين إلى الكتاب
والسنة، لكن منهم فصيلاً يتف في الفهم عند ظواهر التصوص .. ومنهم
من يُعمل العقل في الفهم .. ومن الذين يعملون العقل : مسرف في
التأويل .. أو متوسط .. أو مقتصد ..

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٣ من ٣١٨ دراسة وتحقيق: د/ محمد حمادة، مطبعة بيروت
سنة ١٩٧٢م.

ومن السلفيين. أهل جمود وتقليد .. ومنهم أهل التجديد. الذين يعودون إلى المنابع لاستلهاها في الاجتهاد الواقعي الجديد .. ومن السلفيين من سلفهم - ماضيهم - فكر عصر الأزدहार الحضاري والخلق والإبداع .. ومنهم من سلفهم - ماضيهم ومثالهم الذي يحتذونه - فكر عصر التراجع الحضاري والتقليد والجمود ..

ومن السلفيين «مقلدون» لكل التراث، دونما تمييز بين «الفكر» وبين «التجارب» .. ودونما تمييز في «الفكر» بين «الثوابت» .. و«المتاهج» وبين «المتغيرات» .. ومنهم «مستلهمون» لطايف التراث مع «الاسترشاد» بتجارب ومتغيرات التاريخ ..

ومن السلفيين من يعيشون في الماضي والسلف، ويناجرون من العصر إلى هذا السلف - الماضي - .. ومنهم من يؤزن بين «السلف» - الماضي - وبين «الحاضر» - المعاصر - ..

وهذا التنوع، الذي يشترِب أحياناً من درجة التناقض، في مناهج فضائل السلفية، هو الذي أحاط مضامين هذا المصطلح، وخاصة في فكرنا المعاصر، بكثير من الغموض، وهو الفهم، بل وهو الضن أيضاً ..

فكل إنسان هو سلفي، بمعنى أن له سلف وماض ينتسب إليه، ويرجع له، لكن التفاوت يأتي من الخلاف حول:

من هو سلفك؟ وكيف تتعامل مع سلفك وماضيك؟.. تهاجر إليه؟.. أم تستدميه؟.. تقلدوه؟.. أم تجتهد فيه؟..

وإذا كان هذا هو معنى «السلف» والسلفية... فإن «السلفيين» -
والمقر «سلفي» - هم الذين يحتذون حذو السلف، الذين سلفوا، أي
سبقوا وعصوا ..

وإذا استثنينا تيار «الحداثة»، بالمعنى الغربي - والتي تقيم - وقيم
اصحابها - «قطيعة معرفية» مع الموروث، والموروث الديني على وجه
الخصوص - فإن أغلب تيارات الفكر ومذاهبه ومدارسه يمكن - بدرجات
متفاوتة، ومعاني متميزة - أن تدخل في إطار السلفيين، لأن لها ماضياً
وسلفاً ومرجعية ونموذجاً تاريخياً ترجع إليه، وتنسب له، وتحتذيه،
وتستصحب ثوابته ومناهجه.. فليس هناك - في الحقيقة - صاحب فكر
بلا ماض، ومنهما كان في هذا الفكر عن إبداع . وإذا كان السلف هو
الماضي فكلنا سلفيون..

وكل حركات الإحياء، ودعوات التجديد هي سلفية. ودعائها
وفلاسفتها هم سلفيون في جانب من جوانب إحيائهم وتجديدهم، لأنهم
يستلهمون «النابع» لتجديد الواقع واستشراف المستقبل.. فالنهضة
الأوربية كانت إحياء لترات الإغريق والرومان، لتجديد الفكر والحياة
في أوروبا. خروجاً بها وإخراجاً لها من جمود اللاهوت الكنسي والكهنة
الكنسية.. و القطيعة المعرفية - لحداثة هذه النهضة الأوربية إنما كانت
مع «الموروث الديني»، وليس مع «السلف الإغريقي والروماني»!.. وكذلك
كان حال كل دعوات التجديد والإحياء في تاريخ الحضارة الإسلامية.

وإذا كان هذا هو حال كل «السلفيين المتجددين» فإنه ليس حال عموم
السلفيين!.. ذلك أن السلفيين - عتقنا - أتواغ..

فمن السلفيين من «يقلد» السلف، وهؤلاء هم أهل الجمود والتقليد ..

ومن السلفيين من يرجع إلى السلف، فيجتهد في ميراثهم وتراثهم، معيلاً فيه «الثوابت» عن «المتغيرات»، والصالح للاستصعاب والاستلزام عن ما تجاوزه الوقائع المتغيرة والعادات المتبدلة والأعراف المختلفة والصالح المستجدة ..

ومن السلفيين من يستلهم من فقه السلف ما يتطلبه فقه الواقع الجديد والمعين .. ومنهم من يهاجر من واقعه المعين إلى واقع السلف الذي تجاوزه الزمن، وإلى تجاربه التي طوحتها القرون، معاكسين بذلك سنة التطور، وطامحين في المحال، وهو صب الحاضر في قوالب الماضي، وعدم التمييز بين سلفية الدين - الثابت - وسلفية الدنيا - المتجددة - والتي لا يمكن أن تكون سلفية أبداً ..

ومن السلفيين من سلفه عصر الأزدهار والإبداع في تاريخنا الحضاري .. ومنهم من سلفه عصر الركاسة والتراجع في مسيرتنا الحضارية ..

ومن السلفيين من سلفه تراثاً وحضارتنا وهويتنا وثقافتنا الوطنية والقومية والإسلامية .. ومن السلفيين من سلفه تراث «الآخر» الحضاري ومذاهبه وثوراته الفلسفية والاجتماعية، وبهذا المعنى يمكن إدخال «الليبراليين» - الذين يحتذون حذو «الليبرالية» الغربية - .. و«الماركسيين» - الذين يحتذون حذو الماركسية الغربية - .. و«القوميين» - الذين يحتذون حذو القومية الغربية - .. و«العلمانيين» - الذين يحتذون حذو العلمانية الغربية - .. إلخ .. إلخ .. في عداد «السلفيين» الذين أصبح الموروث

والماضى ومناهج النظر الغربية سلفاً لهم، يحتذونه، أحياناً مع قدر من التحوير، وأحياناً بجمود وتقليد..

ومن السلفيين من سلفه المذاهب والتيارات، النصوصية-الحرفية، في تراثنا.. ومنهم من سلفه تيارات العقلانية في تراثنا.. أو النزعات الصوفية في موروثنا الحضارى..

ومن السلفيين من سلفه مذهب تراثى بعينه، يتعصب له ولا يتعداه.. ومن السلفيين من مرجعيته وسلفه تراث الأمة، على اختلاف مذاهبها، يحتضنها جميعاً، ويعتز بها، ويتخير منها..

* * *

لكن.. ومع صدق وصلاحيّة إدخال أغلب تيارات الفكر تحت مصطلح السلفيين، إلا أن هذا المصطلح قد أدهم، واشتهر به، وكان يحتكره أولئك الذين غلبوا «النص» على «الرأى»، و«القياس» و«التأويل»، وغيرها من سبل وآليات النظر العقلى، فوقفوا عند «الرواية» أكثر من وقوفهم عند «الدراية»، وحرموا الاشتغال «بعلم الكلام»، فضلاً عن الفلسفات الواقدة على حضارة الإسلام.. وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم - أحياناً - «أهل الحديث» لاشتغالهم بصناعة المأثور وعلوم الرواية، ورفضهم علوم النظر العقلى..

«فأهل الحديث» هم التيار النصوصى، الذى جعل النصوص والمأثورات المروية مرجع الدين الوحيد - أو شبيه الوحيد - رافضين إدخال «الرأى»، و«العقل»، و«القياس»، و«التأويل»، وغيرها من أدوات النظر

العتلى هذه فى سير انوار النصوص- مفضلين على ذلك الوقوف عند
ظواهر النصوص، أو قريباً من هذه الظواهر..

وبالطبع، فإن النصوص الدينية التى هى المرجع فى الدين هى الكتاب
والسنة.. لكن، بسبب اشتغال أئمة هذا التيار بمهمة جمع الحديث النبوى
وتصنيفه فى «الصحاح»، «المسانيد»، «الجوامع».. واشتغالهم بعلم
مصطلح الحديث.. وضبط علم روايته ورواته - علم الجرح والتعديل -
وسبب من ضخامة هذه العلوم - كماً وكيفاً - ومكانتها المحورية فى علوم
الإسلام، الشرعية والمدنية - برز أئمة هذه المدرسة الفكرية كالمحترفين
لهذه الصناعة الكبرى - صناعة الجمع والنقد والتصنيف والشرح لحديث
الرسول ﷺ - فاشتهروا، لذلك، بـ «أهل الحديث»..

ولقد كان العصر العباسى هو الحقبة الزمنية التى اشتهر فيها أمر
هذه المدرسة الفكرية، لأن ازدهار مداوس الوائى والنظر الفلسفى
والعقلانى، وتأثيرات الوافد اليونانى العقلانى، والوافد الفارسى
الإشراقى - الفنوصى - قد أفزعت قطاعاً كبيراً من عامة الأمة
وعلمائها فوجد وجداته التعبير عن الأمن من هذا الفزع فى الحصن
الذى تمثل فى مدرسة «أهل الحديث»..

وكان إمام هذه المدرسة، الذى اتفق إجماع أئمتها على إمامته لها
هو: الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥ م)
صاحب المستدرق الكبير.. وصاحب الورع الأشهر..

وفى هذه المدرسة نجد أبرز الأئمة الذين اشتغلوا بهذه الصناعة
الفكرية، جمعاً ونقداً وتصنيفاً للحديث، وتقعيداً لعلوم مصطلحه

وروايته، ورواته.. من مثل ابن راهويه (٢٣٨هـ - ٨٥٢م) - وهو الإمام في علم الجرح والتعديل -.. والبخاري (٢٥٦هـ - ٨٧٠م) .. ومسلم (٢٠٤ - ٢٦١هـ - ٨٢٠ - ٨٧٥م) .. وأبو داود (٢٧٥هـ - ٨٨٨م) .. والدارمي (٢٨٠هـ - ٨٩٢م) .. والطبراني (٣٦٠هـ - ٩٧١م) .. والبيهقي (٤٥٨هـ - ١٠٦٦م) .. وغيرهم من أصحاب الصحيح والمسانيد والجوامع .. كما نجد - في هذه المدرسة - الفقهاء والمجتهدين والمجددين، من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ - ١٢٦٢ - ١٣٢٨م) وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠م)، وأمثالهم الذين جددوا هذه المدرسة وطوروها..

السلفية ظاهرة عباسية

في العصر العباسي تُرجمت الفلسفة اليونانية - وهي فلسفة لادينية.. العقل فيها عتحرر من النقل، لا لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين.. ففلسفة الإسلام والمسلمين هي «علم التوحيد» - علم الكلام الإسلامي- الذي تبلور منذ النصف الثاني للقرن الهجري الأول..

ولكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية - وخاصة عقلانية أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) - كانت استعانة إسلامية «بسلاح العقلانية» اليونانية للرد على «الغنوصية اليونانية» والتي مثلت الخطر الأكبر المهدد لوسطية الإسلام - الجامعة بين العقل والنقل -.. تلك الغنوصية المترفة في اليأسية.

لقد ترجم المسلمون عقلانية اليونان ليردوا بها على غنوصية اليونان، كما نستشهد نحن اليوم بشهادات الغربيين المنصفين للإسلام لترد بها على اقتراءات الغربيين الذين ناصبوا الإسلام العدا..

فهذه الفلسفة اليونانية - وخاصة عقلانية أرسطو- قد ترجمها المسلمون كرد يوتاني على المفتونين بكل ما يأتي من قيل اليونان! وليس لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين..

ولقد شهد على هذه الحقيقة - التي يجهلها كثيرون - المستشرق
الأناني «كارول هينريش بيكر» (١٨٧٦ - ١٩٢٩م) فقال: «.. لقد كان
الفتوح يعارب الإسلام دينياً وسياسياً، وفي هذا النضال استعان
الإسلام بالفلسفة اليونانية، وعنى بإيجاد عالم من العلوم الدينية
العقلية.. فكان الإسلام الرسمي قد تحالف إذاً مع التفكير اليوناني
والفلسفة اليونانية ضد «الفتوح» الذي كان خليطاً من المذاهب القائمة
على النظر والمنطق. وعلى مذاهب الخلاص، ومن هنا نستطيع أن نتفسر
حماية الخليفة المؤمن (١٧٠ - ٢١٨هـ - ٧٨٦ - ٨٢٢م) للعمل على ترجمة
أكبر عدد ممكن من مؤلفات الفلاسفة اليونانيين إلى العربية..»^(١).

ولقد تيه على هذه الحقيقة ابن سينا (٣٧٠ - ٤٢٨هـ - ٩٨٠ -
١٠٣٧م) في مقدمة «الشفاء... وابن طفيل (٤٩٤ - ٥٨١هـ - ١١٠٠ -
١١٨٥م) في مقدمة «حجى بن يقظان»^(٢).

* * *

لكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية قد أضفت على الفكر اليوناني -
وهو فكر لا ديني عند شريحة من فلاسفة الإسلام - هالة قاربت
القداسة.. حتى لقد أصبح «المعلم الأول» وهو اللقب الشائع لأرسطو،
الذي قدموه «كمعلم أول - للإنسانية.. وليس فقط لليونان!..»

(١) بكر (وايت ووايتز) بحث مشهور مكتبه، شملت جهودهم في الحضارة الإسلامية، ص ٧٠.

ترجمة د. عبد الرحمن بنوع، ط ١، القاهرة، سنة ١٩٦٥.

(٢) اسفل كتاباً لغزو الفكر فيهم، حقيقة، ص ٣٣٣ - ٣٣٤، مؤلفه نوري، القاهرة، سنة ١٩٩٨.

وعلى الرغم من أن هذه الشريعة - من فلاسفة المسلمين - قد ظل تأثيرها بعيداً عن جمهور الأمة.. إلا أن فكرها هذا قد أزعج قطعاً من قادة علماء الإسلام، فوُلد رد الفعل الذي تمثل في تبلور «السلفية» كفرقة وتيار فكري، اعتصم بالنصوص الدينية.. ولا شيء غير النص..!

لقد أذن هؤلاء القادة العلماء في الجمهور: أنه لا يد من العودة إلى إسلام السلف، الإسلام الذي مضى وسلف، الإسلام الذي أصبح «غريباً» في مناخ فكري تفلسف وقدم العقل وبراهينه على النصوص والمأثورات، وأعمل الرأي والقياس والتأويل في هذه النصوص وتلك المأثورات.. وكان رأس هؤلاء الأعلام - أعلام الحركة السلفية - إمامها الأول والأبرز، الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥ م) الذي كان - كما كان خصومه - «ظاهرة عباسية» بمعنى أن تبلور هذا الموقع الجديد وتلك التيارات الفكرية الجديدة إنما حدث في ظل حكم دولة بني العباس..

كان الإمام أحمد مثلاً في الورع.. أشبه ما يكون «بقراء» الصعابة، قبل أن يعرف عالم الإسلام «الفتياء» و«المكلمين» فضلاً عن «النظار» من الفلاسفة والحكماء.. كان - كما يصفه ابن قيم الحوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠ م) - «عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، اتته البدع فتفاجأ، والدنيا فأيها» (٣).

ولقد صاغ الإمام أحمد منهج السلفية - المنهج النصوصي - الذي يأخذ الإسلام، أصولاً وفروعاً، من النصوص والمأثورات، وذلك في

(٣) ابن القيم (إعلام الموقعين) ج ١ ص ١٢٧، ط. بيروت، سنة ١٩٧٤ م

مواجهة منهج مثلكم المعتزلة - معتزلة بقداد - الذي كان للعقل والتأويل شأن عظيم في المنهج الذي أخذوا بواسطته الإسلام..

ولقد بلغ من اتباع الإمام أحمد للتصوف والمأثورات - ولها حدودها - الحد الذي جعله لا يرجح بالرأي أو العقل أو القياس^(٤)، مأثورة على أخرى، عندما تتعدد وتتضارب وتتعارض المأثورات في الأمر الواحد والقضية الواحدة، فكان يفتي بالحكمين المختلفين لأن لديه مأثورتين مختلفتين في الموضوع^(٥)، وبعبارة ابن القيم: «فإن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عن ابن حنبل في المسألة روايتان»^(٦).

أما أركان هذا المنهج التصويفي وأصوله، كما صاغها إمام السلفية، فهي خمسة، يذكرها ابن القيم بهذا الترتيب:

الأصل الأول: النصوص: فإذا وجد النص أقتى به ولم يلتفت إلى مخالفه ولا من خالفه كاشاً من كان.. ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف.

الأصل الثاني: ما أفتى به الصحابة: فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى، لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعد لها إلى غيرهما.. ولم يقدم عليها عملاً ولا رأياً ولا قياساً..

الأصل الثالث: إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد القولين حكى الخلاف فيها، ولم يجزم بقول..

(٤) الرأي هو: الحالة العاطفية التي يوجب منها إنتاج الفتوى. أما القياس فهو: الجمع بين الأصل والصرح في الحكم، وذلك بتعدية الحكم من النصوص عليه إلى غيره. «المر لا يمر به» لاتحاد الطائفة.

(٥) المصدر السابق، ج ١ ص ٢٩.

الأصل الرابع: الأخذ بالموسل والحديث الضعيف: إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه.. (الحديث الضعيف) (٦) - على القياس.

الأصل الخامس: التماس الضرورة: فإذا لم يكن عنده في المسألة نص، ولا قول للصحاب، أو واحد منهم، ولا أثر مرمئ أو ضعيف، عدل إلى القياس، فاستعمله للضرورة..

هذه هي الأصول الخمسة لمنهج الإمام أحمد.. وهي تعتمد وتدور، أولاً وقبل كل شيء آخر، بل واختيراً، على النصوص والمأثورات وتقف عند هذه النصوص والمأثورات، وتكر استخدام الرأي والقياس، فضلاً عن العقلانية والتأويل، حتى في ترجيح نص على آخر من هذه النصوص.

لقد كان الإمام أحمد يسمى «النص»: «الإمام».. وكما يقول ابن القيم، معقّباً على أصول منهجه هذا: فإنه «كان شديد الكراهة والمنع للإتياء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف، ولقد قلل لبعض أصحابه: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام».. (٧).

ويروي عنه ابنه عبد الله، فيقول: «سمعت أبي يقول: الحديث الضعيف أحب إليّ من الرأي»..

عندما سألته ابنه عبد الله «عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمته، وأصحاب رأى، فمن يستفتي

(٦) الحديث الضعيف - عند ابن حنبل - كما يقول ابن القيم: هو «التأويل للضعيف، وختم من أفسام الحديث الحسن، فهو ليس بالضعيف بل المعنى المتعارف عليه عند المؤرخين من علماء الحديث».

(٧) {إعلام الموقعين}، ج ١، ص ٢٩ - ٣٠.

ويسأل ؟ قال: يسأل أصحاب الحديث، ولا يسأل أصحاب الرأي، ضعيف الحديث أقوى من الرأي»^(٨).

وانطلاقاً من هذا المنهج النصوصي، الذي لا يلتفت لغير المأثورات، رأت هذه السلفية النصوصية أن علماء أمة محمد ﷺ متحصرون في النصوصيين، فهم قسيمان: حفاظ الحديث، والفقهاء^(٩)..

ورأت. كذلك أن النصوص والمأثورات قد حوت كل شيء من أمور الدين والدنيا، وإن «الرسول ﷺ قد بين كل شيء، وأنه قد توفى وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر للأمة عنه علماً، وعلمهم كل شيء»^(١٠).

والنصوص، التي جعلها هذا المنهج السلفي مصدراً وحيداً، قد شملت - إلى جانب الكتاب والسنة - أقوال صحابة رسول الله ﷺ فهم «الذين حازوا قضبات السياق، واستولوا على الأمر. فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق.. فأتى خصلة خير لم يسبقوا إليها !»^(١١) وأتى خطة رشد لم يستولوا عليها^(١٢).. لقد أيدوا قواعد الإسلام فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالاً^(١٣).. وكانت أفعالهم تحرق أفعالهم جصع الأمة وعلمهم بمقاصد نبيهم ﷺ وقواعد دينه وشرعه أتت من علم كل من جاء بعدهم...! ^(١٤).

(٨) المصدر السابق، ج ١ ص ١٦، ١٧.

(٩) المصدر السابق، ج ١ ص ١٠، ٩.

(١٠) المصدر السابق، ج ١ ص ٢٩٥.

(١١) المصدر السابق، ج ١ ص ٦.

(١٢) ابن القيم (الطريق المستقيمة في السيرة الشرعية)، ص ١١٩، تحقيق: د. محمد جميل شاذلي.

ط. الشريعة، سنة ١٤١٧ هـ.

وبسبب من «المثالية» والقداثة التي أضفاها هذا المنهج السلفي على النصوص - كل النصوص - امتدت هذه «المثالية» إلى العصر الذي قيلت فيه هذه النصوص، وشاع في الحركة السلفية تعظيم الماضي، وزاد ذلك التعظيم كلما ازداد هذا الماضي إبعالاً في القدم واقترباً من عصر صحابة الرسول ﷺ، فكان أن قرروا «أن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين، وحكم جراً». وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين» (١٣).

هكذا على هذا النحو أضفت «المثالية التصورية» المثالية والقداسة على النصوص والمآثورات ووفقاً منهجها التصوري عند هذه النصوص والمآثورات... بل لقد وفق - هذا المنهج التصوري - عند ظواهر هذه النصوص، عندما رفض أن يعمل فيها الرأي أو الاجتهاد أو القياس أو التأويل (١٤)، حتى عندما كانت تتعارض وتتناقض هذه المآثورات ومضامينها...

ولقد روى أعلام الحركة السلفية عن إمامهم أحمد بن حنبل الكثير الذي يدعم «المنهج التصوري» ويؤكد، ورووا عنه - كذلك - شعراً يتولى فيه:

(١٣) «أعلام الموقعين» ج ١ ص ١١٠
(١٤) التأويل، عن «حرف الله في معاني الآثار» ج ١ ص ١٢٠ «الجزء من كتاب
الحجة غير محل بقاء كان تعريب في تصحيح»

دين النبي محمد آثار * * * نعم المعطية للفتى الأخبار
 لا تخضعن عن الحديث وأهله * * * فالرأى ليل والحديث نهار
 ولربما جهل الفتى طرق الهدى * * * والشمس طالعة لها أنوار
 ورووا عن بعض أعلامهم أيضاً:

العلم: قال الله قال رسوله * * * قال الصحابة ليس خلف فيه
 ما العلم نصبك للخلاف سفاهة * * * بين النصوص وبين رأى سقيه
 كلا ولا نصب الخلاف جهالة * * * بين الرسول وبين رأى فقيه
 كلا ولا رد النصوص تعمداً * * * حرراً من التجسيم والتشبيه
 حاشا النصوص من التى رميت به * * * من فرقة التعطيل والتمويه^(١٦).

* * *

هكذا تبلورت السلفية النصوصية الأولى - كخرقة ومدرسة وتيار -
 على يد الإمام الورع أحمد بن حنبل. كرد فعل نصوصى على عقلانية
 اليونان المنفلتة من النصوص الدينية.. وعلى الذين تأثروا بهذه العقلانية
 اليونانية من متكلمي الإسلام.. ولذلك حرمت هذه السلفية النصوصية
 لا الفكر اليونانى فقط بل وحتى علم الكلام!..^(١٧)

(١٥) المصدر السابق، ج ١ ص ٢٩

(١٦) حنبل يذكر أن (التعويض) - عن أي مذهب - ليست شيئاً - فليس هناك دين ولا طائفة ولا مدرسة
 فكرية بلا نصوص.. بل إن الدين هو - مذهب - يعين يعين يعينون بشر - نصوص -^(١٨) ورتما التقاد يوجه
 إلى المذهب عن استخدام متاهج للنظر في فئة النصوص.. وإلى التوقف عند المأواه النصوص.. دون
 تفسيرها في ضوء القاصد.. إلى جانب النصوص لتعقيتها.

تطور السلفية

هناك ظاهرة - طبيعية - هي «تاريخ الأفكار» التي مثلت مقولات ونظريات الفرق الإسلامية والمدارس والتيارات الفكرية في تاريخنا الحضارى.. هي ظاهرة «التطور» الذى حدث لهذه الأفكار والمقولات والنظريات.. وللمناهج التي استخدمها العلماء في إبداع هذه الأفكار.. وهو تطور طبيعي.. يحكم تغير الواقع.. والمقاصد.. والوقائع.. والملايسات..

* فالأشعرية: التي بدأت - لدى إمامها أبو الحسين الأشعري (٢٦٠ - ٣٢٤هـ - ٨٢٦ - ٨٧٤م) «رد فعل» شديد المحافظة إزاء عقلانية المعتزلة - وخاصة معتزلة بغداد، الذين تأثروا بالفكر اليوناني.. هذه الأشعرية قد تطورت تطوراً كبيراً لدى جيل المجددين لها: من مثل:-

- الباقلاني. أبو بكر محمد بن أبي الطيب (٤٥٣هـ - ١٠١٢م).

- والجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (٤٦٩ - ٤٧٨هـ - ١٠٢٨ - ١٠٨٥م).

- وحجة الإسلام القرطبي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (٥٠٠ - ٥٠٥هـ - ١٠٥٨ - ١١١١م).

الذين خرجوا بالأشعرية عن «رد الفعل» إلى «الفعل».. والذين كانوا بحق أبرز القروان وأعظم النباة لصرح الأشعرية - كمذهب.. ومدرسة.. وتيار - استقطب جمهور الأمة الإسلامية..

وفي ميدان التطوير الذي حدث لقواعد الأشعرى ونهجه أعطى هؤلاء
 الفرسان - وخاصة الباقلاني والفزالي - للأشعرية جرعة من «العقلانية»
 لا تغالي إذا قلنا إنها اقتربت بها من عقلانية معتزلة البصرة - قبل تأثير
 المعتزلة بعقلانية اليونان -..

ففي عصر هؤلاء المجددين للأشعرية كان نجم الاعتزال قد شحب
 ضوؤه - اللهم إلا تلك الصعوة التي مثلها قاضي القضاة عبد الجبار بن
 أحمد (٤١٥هـ - ٥٢٥م) وتلامذته، والتي تركزت في الدولة البويهية
 بالمشرق، وكانت الساحة - من حوز الأشعرية - تزخر بالسلفية
 التصوفية من جانب، وبالفلسفة والفلاسفة من جانب آخر، فتمت
 عقلانية الأشعرية، وتطورت، وبوسطيتها حتى اقتربت من عقلانية
 المعتزلة الأولى وبوسطيتها في عدد من المواقف والمشكلات.. حدث ذلك
 بحكم قانون التوازن الفكري في المجتمع والأمة والحضارة، وهو القانون
 الذي تتوقف على فعله وفعاليته صعود الحضارة وحياتها، أو غروبها،
 وسلوكها طريق الجمود فالتراجع فالانحلال.

فعند الباقلاني نجد الاحتكام إلى المنطق، والجدل النظري، والأدلة
 والبراهين العقلية، أكثر مما نجد الوقوف عند أدلة السمع والتصوص
 والمأثورات^(١).. وذلك بعد أن كان الأشعرى يستخدمها معاً - أدلة العقل
 والنقل - على نحو من يشعر - لا بوقوفه فقط بينهما مستفيداً منهما
 ومستعيناً بهما، بل وبتغلبه حجج النقل على براهين العقل..

(١) انظر مقدمة تحقيق الأستاذ محمد محمود الحضيوي / محمد عبد الهادي أبو ريدة لكتاب
 «الفاصل بين السمع والعقل» في الجزء الثاني من سلسلة «الدراسات والبحوث» (١٩٨٥) ص ٢٦
 ط ١، القاهرة، سنة ١٩٨٧م.

وعند الغزالي تتحرك «الإضافة العقلانية» بوساطة «الأشعري»..
 فبعد أن كانت «وسطية» بين «العقل» و«النقل» تراها «الوسطية» التي
 تمزجها معاً.. وبعد أن كانت تسلم بإمكانية تعارضهما، ومن ثم تقول
 بالانحياز إلى «النقل» عند حدوث هذا التعارض، رأيناها تحكم حكماً
 جازماً بنفي تعارض العقل والنقل، سالكة سبل تأويل النقل إن هو تعارض
 ظاهره مع برهان العقل، حتى يثقف وهذا البرهان، وعندها على عدد من
 الشروط والمواصفات التي لا بد منها للاعتداد بالنص في ميدان البرهنة
 والحجاج..

يقول الغزالي - معبراً عن هذا التطور الذي أصاب «الأشعرية» عندما
 يتحدث عن منهج «عصابة أهل الحق والسنة» إزاء الموقف من «العقل»
 و«النقل» - وعن مذهبهم في التأليف بينهما - والتوفيق - الذي يسجبه -
 أحياناً - «التفريق» بينهما - أي جليهما ونسجهما! - يقول:

«إنهم اطلعوا على طريق التفريق بين مقتضيات الشرائع وموجبات
 العقول^(٢١)، وتحققوا أن لا معارضة بين الشرع المنقول والحق المعقول،
 وعرفوا أن من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد، واتباع
 الظواهر، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر، وأن من تغفل
 من الفلاسفة وغلاة المعتزلة^(٢٢) في نصرف العقل، حتى صادفوا قواطع
 الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر، فميل أولئك إلى التريط، وميل
 هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط، بل الواجب

(٢١) لاحظ الفارق الدقيق: «الشرع» - «التشريع» - من جانب الشرائع، و«البرهان» من جانب العقل.
 (٢٢) في مقابل الحقيقة - الأساسية - يقع علاقة غلاة المعتزلة - وليس كل المعتزلة - بالعقل، والما «الشرع»
 تشاروا بالبرهان.

المحتوم في قواعد الاعتقاد: ملازمة الاقتصاد، والاعتماد على الصراط
المستقيم، فكلا طرفي قاعد الأمور ذميم.

وأما يستتب الرشاد لمن يتقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر متاهج
اليحس والتفكر، أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ
وبرهان العقل هو الذي عرف به وصدقته فيما أخبر، وكيف يهتدى
للصواب من اقتضى محض العقل واقتصره وما استضاء بنور الشرع
ولا استحصرة فليت شعري كيف يفزع إلى العقل من حيث يعتريه العي
والحصرة، أو لا يعلم أن خطأ العقل قاصرة وأن مجاله ضيق منحصرة.
هيهات، قد خاب على القطع واليتات، وتفسر بأذيال الضلالات من لم
يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الثبات، فمثال العقل: البصر السليم
عن الآفات والأدواء، ومثال القرآن: الشمس المنتشرة الضياء، فأخلق بأن
يكون طالب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في عماه
الأغبياء! فالمعرض عن العقل، مكتفياً بنور القرآن، مثاله: المعرض لنور
الشمس مغضباً للأجفان!، فلا فرق بينه وبين العميان!، فالعقل مع
الشرع نور على نوراً^(١).

وهذا الجمع والتأليف بين العقلي والنقل، لا يدع مجالاً للشك في أن
العقل هو الحاكم والحكم فيه إذا ما لاح التعارض بين ظواهر النصوص
وبراهين العقول..

- فالنصوص السعفية ذات الحجية، لا بد من أن تكون «قاطعة في
مقتها ومستتداه، لا يتطرق إليها احتمال».

(١) القرآني (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ٣٠ - ٣١، القاهرة: مكتبة صبيح، بدون تاريخ.

- والشروط في التقييد «بالسمعيات» أن يحكم العقل «بجواز» مدلولاتها.. أما إذا قضى باستحالتها فالواجب تأويل هذه «السمعيات».

- وإذا توقف العقل فلم يقطع «بالجواز» أو «الاستحالة» إزاء نص من النصوص، صدقنا به حتى يتمكن العقل من التطلع فيه..

- وكل النصوص الموجبة بما يخالف البراهين العقلية، إما أنها غير صحيحة.. وإما أنها قابلة للتأويل. يقرر الغزالي هذه الحقائق فيقول:

«وكل ما ورد السمع به، ينتظر. فإن كان العقل مجوزاً له وجب التصديق به قطعاً، إن كانت الأدلة السمعية قاطعة في ممتها ومستندها. لا يتطرق إليها احتمال وجب التصديق بها.. وإما ما قضى العقل باستحاله فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به، ولا يتصور أن يشمل السمع على قاطع مغالف للعقول. وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة، والصحيح منها ليس يقاطع، بل قابل للتأويل. فإن توقف العقل في شيء من ذلك فلم يقض فيه باستحالة ولا جواز، وجب التصديق لأدلة السمع، فيكفى في وجوب التصديق انكسار العقل عن القضاء بالإحالة. وليس يشترط اشتماله على القضاء بالتجوير^(٥).

هكذا يقرر الغزالي ويقطع بتأخر العقل والنقل في عبارات لا يتقصها الحسم والوضوح حتى ليجد القارئ شبهاً كبيراً بين صياغته هذه ونظيرتها عند ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ - ١١٢٦ - ١١٩٨ م) التي يقول فيها:

(٥) المصدر السابق، ص ١٢٦، ١٢٢.

«إنا، معشر المسلمين نعلم، على القطع أنه لا يؤدي التطور البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له، ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي...» (٦).

لقد كان هذا تطوراً واضحاً في عقلية «الأشعرية» ونهجها، وتطويراً للقواعد التي وضعها مؤسسها أبو الحسن الأشعري، من قبل البناء الذين رفعوا هذه القواعد وبلوروا بناؤها مهياً متكاملأ..

ويشهد لهذه الحقيقة، أن هذا التطور والتطوير كان يلقي قدراً من الرفض والنفور من قبل أشاعرة وفقهاء عد قواعدهم أبو الحسن لا يفتقدونها... يطعن إليها التعصب المذهبي، الذي يصيب عامة أتباع المذاهب، بل والكثير من «خامسة حولا الأتباع...» ولذلك وجدنا الغربي وهو يوجه النقد لهذا «التعصب المذهبي» وجمهورية، يسلط فريقاً من الأشعرية ضمن من يوجه إليهم الانتقاد، فيقول في نص يبلغ به القمة في العقلانية واتساع الأفق.

«... وأما اتباع العقل الصرفة، فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى، الذين أراهم الحق حقاً، وقراههم على اتباعه.

وإن أردت أن تجرب هذا في الاعتقادات، فأورد على فهم «العامي المعتزلي» مسألة معقولة جنية، فيسارع إلى قبولها، فلو قلت له: إنه مذهب الأشعري! لنصر واتسع عن القبول، وانقلب مكذباً بعين ما صدق

١٦١) السيد أحمد رضا بن الحسين، «سريعة من الاتصال» ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١

به، لما كان سره الخلق والأشعرى، إذ كان قبح ذلك في نفسه منذ الصبا، وكذلك تقرر أمراً معقولاً عند «العامي الأشعرى»، ثم تقول له: إن هذا قول المعتزلي، فيتفر عن قبوله، بعد التصديق، ويعود إلى التكذيب.

ولست أقول هذا طبع «العوام»، بل طبع أكثر من رأيت من المتوسمين باسم العلم، فإنهم لم يخارقوا العوام في أصل التقليد، بل أضافوا إلى تقليد المذهب تقليد الدليل، فهم في نظره لا يطلبون الحق، بل يطلبون طريق الحيلة في نصرة ما اعتقدوه حقاً بالسمع والتقليد، فإن صادفوا في نظره ما يؤكد عقائدهم، قالوا: قد ظفروا بالدليل، وإن ظهر لهم ما يضعف مذهبيهم قالوا: قد عرضت لنا شبهة، فيضعون الاعتقاد المثقف بالتقليد أصلاً، وينبذون بالشبهة كل ما يخالفه، وبالدليل كل ما يوافقه، وإنما الحق ضد، وهو: أن لا يعتنق شيئاً أصلاً ونظراً إلى الدليل، ويسمى مقتضاد: حقاً، وتقيضه: باطلاً.

وكل ذلك منعاً من الاستحسان والاستنباح بتقديم الآلفة والتخلق بأخلاق منذ الصبا، (١٧).

فمن هنا - إذا صبغت نفسه من محب التعصب وكبر التحيز الأعمر وغبن التقليد والجمود - لا يتمتع كل استجاب لحجة الإسلام الغزالي على هذه الشهادة الصادقة، التي تعدت حدود النقد لتيارات الفكر في عصره إلى حيث أصبحت شهادة نقد ذاتي، لتيارات الفكر، على وجه العموم والإطلاق (١٨).

(١٧) الاعتقاد في الاعتقاد، ص ٢٨، ٢٩.

واتساقاً مع هذا الموقف «العقلاني المستبصر»، كان رفض الفزالي لموقف أولئك الممارعين إلى «تكفير المخالفين».. وفي ذلك قال:

«... والذي ينبغي أن يعمل المحصل عليه: الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً. والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سقك معجزة من دم مسلم...» (٨).

هكذا انتقلت «الأشعرية» على يد العلماء الأعلام الذين طوروها - من مرحلة «رد الفعل» إلى مرحلة «الفعل».. فنمت فيها جرعة العقلانية، التي استوعبت «الاعتدال الاعتزالي».. وبهذا التطور، الذي تجلت فيه كثير من معالم «الوسطية الإسلامية»، استقطبت «الأشعرية» جمهور أمة الإسلام^(٩).

* * *

وكما حدث هذا التطور «الكيي» - والنوعى - للأشعرية، على يد الفزالي وأقرانه.. حدث أيضاً السلفية على يد كوكبة من العلماء الأعلام.. وفي مقدمتهم:

- أبو الوفاء بن عقيل (٤٣١ - ٥١٢ هـ - ١٠٤٠ - ١١١٩ م)

- وشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ - ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م)

- وابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠ م)

(٨) المصدر السابق ص ١٢٣

(٩) انظر: جمال محمد عبد الحميد موسى، «شجرة الأشعرية وتطورها»، ط ١، دار الكتب اللبنانية - بيروت، سنة ١٩٩٠ م.

* فيعد أن كان الفقه - في «السلفية النصومسية» - هو «فقه النصوم» - ولا شيء غير النصوم- نجد تأكيد ابن القيم على «فقه الواقع» الذي هو الطريق إلى «فقه الواجب» - وإلى عقد التران بينهما.. وفي ذلك يقول:

إن هاهنا نوعان من الفقه، لابد للحاكم منهما:

فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس.. ثم يطابق بين هذا وهذا، فيعطي الواقع حكمه من الجواب، ولا يجعل الجواب مخالفاً للواقع^(١٠).. فالسلف والحاكم - «القاضي» والعالم: من يتوصل لمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله»^(١١).

* ولما كان هذا الواقع متغيراً متطوراً.. أكد ابن القيم على تغير الفتاوى والأحكام واختلافها تبعاً لتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد.. وعقد لهذا المبحث الهام فصلاً في كتابه «إعلام الموقعين» وصنفه بأنه «فصل عظيم التفع جداً»^(١٢).. وبذلك تحرر العقل المسلم من أحكام السلف وفتاويهم.. وانفتحت أمامه الآفاق لأحكام جديدة وفتاوى جديدة للواقع الجديد حتى ولو خالفت ما قرر السلف من فتاوى وأحكام.. وبذلك لم يعد ثبات النصوم هيداً على تطور الفتاوى وتغير الأحكام..

(١٠) الطرق الحكومية في «مقدمة» لشرعية الح. ١٣٠.

(١١) إعلام الموقعين: ح ٨٧ - ٨٨.

(١٢) المصدر: نفس: ح ٣.

* وعند ابن عقيل وابن القيم نجد إدخال المياسة - التي لم ترد بها نصوص في ملبب الشريعة - وهو انقلاب على «المنهج النصوصي» الذي قرره «السلفية الأولى» - سلفية الإمام أحمد - .. ذلك أن «مقاصد الشريعة» - التي تحدث عنها هذان الإمامان - هي المعيار.. وليس - فقط - «النصوص» إن مقاصد الشريعة هي: إقامة العدل، وتحقيق المصالح، ودفع المنكر في المجتمع، ومن ثم فإن كل ما يحقق هذه المقاصد فهو «شرع وشريعة» أو جزء من «الشرع والشريعة» حتى ولو لم ينزل به الوحي ولم يتطرق به الرسول.. فهم لا يخالف «السياسة» النصوصي.. وليس شرطاً أن تتف عند النصوص..

وفي تقرير هذا التطور المنهجي الهام.. قدم ابن القيم بحثاً نفسياً - تحت عنوان (اختلاف العلماء في العمل بالسياسة) .. قال فيه :- وجرت في ذلك مناظرة بين أبي الوفاء بن عقيل وبين بعض الفقهاء الشافعية:

فقال ابن عقيل: العمل بالسياسة هو الحزم، ولا يخلو منه إمام..

فقال الآخر: لا مياسة إلا ما وافق الشرع..

فقال ابن عقيل: السياسة: ما كان من الأعمال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. وإن لم يشترعه الرسول ولا نزل به وحي..

فإن أردت بقولك: لا مياسة إلا ما وافق الشرع.. أي لم يخالف ما نطق به الشرع، فصحيح. وإن أردت: ما نطق به الشرع، فقلط وتغلط للتعصبة. فمجرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل (التمثيل) -

ما لا يجعله عالم بالسير، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف، كان رأياً
اعتدوا فيه على المصلحة، وكذلك تحريق على - كرم الله وجهه -
الزنادقة في الأخاييد، عندما قال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً * * * أججت ناري ودعوت، قتيلاً (١٢).

ونفى عمر بن الخطاب لنصر بن حجاج -- من المدينة، عندما خشي
منه فتنة نساء المجاهدين المقاتلين --

وبعد أن يورد ابن القيم نص حوار ابن عقيل مع الفقيه الشافعي، وهو
الحوار الذي يقرر فيه ابن عقيل أن «المياسة» التي لم تخالف ما نطق به
الشرع، والتي تستجيب «للمصلحة» هي شرع، اتسع لها وبها مضمون
مصطلح «الشريعة...» بعد أن يورد ذلك، يعقب فيقول:

... وهذا موضع مزلّة أقدم، ومحتلة أفهام، وهو مقام ضئيل في
معتك صعب، فردد فيه طائفة فعضلوا الحدود، وضيعوا الحقوق،
وجروا أهل الفجور على النساء، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم
بمصالح العباد، وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التي
يعرف بها الحق من الميطل، وعطلوها، مع علمهم وعلم الناس بها أنها
أدلة حق، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع.

والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة،
والتطبيق بين الواقع وبينها، ظمناً رأى ولادة الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم
أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة، فاحدثوا لهم

(١٢) قرء علام على من سرق

قوانين سياسية تنتظم بها مصالح العالم، فتولد من تصغير أولئك في الشريعة. وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شر طویل، وقساد عريض، وتناقض الأمر وتعدّد استبداده. وأفرط فيه طائفة أخرى، فسوّغت منه ما يتافض حكم الله ورسوله. وكلّا الطائفتين أتيت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله، فإن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقيم الناس بالتقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض. فإذا ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة العدل، وأسفر صبحه بأي طريق كان، فتم فرع الله ودينه ورضاء وأمره، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلتها وأماراته في نوع واحد، وبطل غير من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بين - بما شرعه من الطرق - أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالتقسط، فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجيها ومقتضاها، والطرق أسباب ووسائل لا تتراد لذواتها، وإنما المراد غاياتها، التي هي المقاصد. ولكن نية بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها، وإن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها. وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك؟..

إننا لا نقول: إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع..

وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى: شريعة، وسياسة، كتقسيم غيرهم الدين إلى: شريعة، وحقيقة. وتقسيم آخرين الدين إلى: عقل ونقل، وكل ذلك تقسيم باطل، بل السياسة، والحقيقة، والطريقة، والعقل، كل ذلك

ينقسم إلى قسمين: صحيح. وفاسد. فالصحيح قسم من أقسام الشريعة، لا قسم لها. والباطل ضدها ومنافيا لها..

ومن له ذوق في الشريعة، وإطلاع على كمالاتها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومحيثها بتأية العدل الذي يسع الخلق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح، تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها، وقرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها، ووضعها موضعها، وحسن فروعها فيها، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة. فإن السياسة نوعان:

سياسة ظالمة: فالشريعة نحرعها.

وسياسة عادلة: تخرج الحق من الظالم التاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.. وهذا أصل من أهم الأصول وانتفعها.. (١٢).

هكذا تطور الموقف السلفي إزاء هذه القضية الهامة.. فبعد الموقف عند التصوص.. ولا شيء غير التصوص.. وبعد القول بأن النصوص محيططة بأحكام الحوادث، ولم يحلنا الله ولا رسوله على رأي ولا قياس، بل قد بين الأحكام كلها، والتصوص كافية وإغية بها.. وفيها غنية عن كل رأي وقياس وسياسة واستحسان..

بعد هذا الموقف.. والمنهج.. والقول.. تطور النتيجة السلفية إلى القول بأن السياسة العادلة هي قسم من الشريعة وجزء منها. حتى ولو لم ينزل

(١٢) (إعلام الموقنين) ج ٤ ص ٢٧٣، ٢٧٤ (الطريق الحكيم) ص ٦٢-٦٩.

بها وحى ولم ينطق بها رسول.. أى حتى وإن كانت زائدة على النصوص..
المهم ألا تكون مخالفة للنصوص..

* أما شيخ الإسلام ابن تيمية - والذي مثل «فيلسوف السلفية»
وأبرز عجديتها.. فإننا نجد لديه

· انتصاراً للعقل والعقلانية.. يقول فيه:

«إن ما عرف بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه منقول صحيح
قصد.. وقد تأملت ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف
النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل
ثبوت نقيضها الموافق للشروع.

وهذا تأملته فى مسائل الأصول الكبار، كمسائل التوحيد والصفات
ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك.

ووجدت ما يعرف بصريح العقل لم يخالفه سمع قلد، بل السمع الذى
يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً
لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح العقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل يخبرون
بمجازات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاعه، بل يخبرون بما
يعجز العقل عن معرفته» (١٥) ..

(١٥) ابن تيمية، إبان مناقشة صريح العقول (صحيح العقول) ج ١ ص ٨٢، دار القاهرة، سنة ١٤٢١ هـ.

والقول كلما كان أقعد في الشرع كان أفسد في العقل، فالحق لا يتناقض، والرسول إنما أخبرت بحق، والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسول بعثت بتكميل النطوة لا بتغيير النطوة.

قال الله تعالى: ﴿سَيُرِيهِمْ آيَاتَنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لِهِمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ (فصلت: ٥٣) - فتأخبر أنه سيربهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة لأن القرآن الذي أخبر به عباده حتى، فتتطابق الدلالة القرآنية والبرهانية والعينية، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول (١٦).

فالعقل الصحيح قرين النقل الصحيح.. والحكمة أخت الشريعة.. وانتعاض بينهما غير وارد البتة، اللهم إلا إذا غابت الصراحة عن العقل أو غابت الصحة عن النقل.. لأن العقل الصحيح لا ينصر إلا الحق.. وكذلك النقل الصحيح.. إذ المصدر واحد، وهو الحق، سبحانه وتعالى.

✽ كذلك نجد لدى ابن تيمية:

- انتصاراً للتسليم والتبنيح بواسطة العقل.. يقول فيه:

«وأكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين. وهذا قول الحنفية، ونقلوه أيضاً عن أبي حنيفة (٨٠-١٥٠هـ - ٦٦٦-٧٦٧م) نفسه، وهو قول كثير من المالكية، والشافعية، والحنبلية. كآبي الحسن التميمي (٣٧١هـ) وآبي الخطاب وغيرهما من أئمة أصحاب أحمد (١٦٤-٢٤١هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥م) وكآبي علي بن شريفة (٣٤٥هـ) وآبي بكر القفال الشافعي (٣٦٥هـ) وغيرهما من الشافعية. وكذلك من أصحاب مالك

(١٦) ابن تيمية: (مناجاة العبد لله) ج ١ ص ٨٩ ط: القاهرة، سنة ١٣٧١هـ

(٩٣- ١٧٩هـ - ٧١٢ - ٧٩٥ م) وكذلك أهل الحديث. كآبى نصر السجزي (٤٤٤هـ) وآبى القاسم سعد بن على الرُّنْجَانِي (٤٧١هـ) وغيرهما.

بل هؤلاء ذكروا أن نقي ذلك هو من البدع التي حدثت في الإسلام في زمن آبى الحسن الأشعري (٢٦٠ - ٣٢٤هـ - ٨٧٤ - ٩٣٦م) لما ناظر المعتزلة في القدر بطريق الجهم بن صفوان (١٢٨هـ - ٧٤٥م) ونحوه من أئمة الجبر. فاحتج على هذا النقي.

قالوا: ولا فتني الحُسن والقُبْح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف في تعليل الأحكام وبيان حكمة الله في خلقه وأمره. وبيان ما فيما أمر الله به من الحُسن الذي يُعلم بالعقل وما في مناهيه من القُبْح المعلوم بالعقل. ينافي قول النفاة.

والحُسن والقُبْح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم. وهذا مما لا ريب فيه أن يُعرف بالعقل. لهذا اختار الرازي (٥٤٤- ٦٠٦هـ - ١١٥٠- ١٢١٠م) في آخر أمره أن الحُسن والقُبْح العقليين ثابتان في أفعال العباد.

وأما إثبات ذلك في حق الله تعالى، فهو مبني على معنى معبة الله ورضاه. وغضبه وسخطه. وفرجه بتوبة التائب، ونحو ذلك.

وأما العقل. فأخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان ما ينفعه ويضله. ويعلم ما يضره ويتركه. والمراد بالحسن: هو النافع. والمراد بالقبيح: هو الضار. فكيف يقال: إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح؟ وهل أعظم تقاضيل العقل إلا بمعرفة هذا من هذا؟.

يل وجنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة، وينفر عن من يتصف بالقبائح، فذاك يميل جنس الإنسان إلى سماع كلامه ورويته، وهذا ينفر عن رويته وسماع كلامه..

إِنَّ الْعَقْلَ يُحِبُّ الْحَقَّ وَيَلْتَمِذُ بِهِ، وَيُحِبُّ الْجَمِيلَ وَيَلْتَمِذُ بِهِ، وَإِنْ مَحَبَّةُ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالْكَوْنِ فِي مِنَ الْعَقَالِيَّاتِ.. وَإِنْ لِلْإِنْسَانِ قَوْتَيْنِ: قُوَّةٌ عِلْمِيَّةٌ، فَهِيَ تُحِبُّ الْحَقَّ، وَقُوَّةٌ عَمَلِيَّةٌ، فَهِيَ تُحِبُّ الْجَمِيلَ، وَالْجَمِيلُ هُوَ الْحَسَنُ، وَالْقَبِيحُ ضِدُّهُ.. (١٧)

نعم.. هكذا تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن قدرة العقل على التحسين والتفكير.. أي إدراك الخس والفج في الأشياء.. بل وأكد أن هذا هو مذهب سلف هذه الأمة وأنصتها.. فإزال أوجاعاً عتراكمة في «عقول» خصومه وأنصاره أجمعين.. فهلا أعادوا قراءته؟!.. وهلا فتشوا عباراته الجميلة والعريقة التي يقول فيها:

«إن جنس الناس يعيل إلى من يتصف بالمعاني الجميلة، وينفر عن من يتصف بالفشاح.. وإن العتل يحب الحق ويلتذ به، ويحب الجميل ويلتذ به.. وإن للإنسان قوتين: قوة علمية، فهي تحب الحق، وقوة عملية، فهي تحب الجميل، والجميل هو الحسن، والقيح ضدو..»

وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا . فكيف يقال:
إن عقل الإنسان لا يميز بين الحمين والقيمين .

(١٧) ابن تيمية، (كتاب الرد على الغشقيين)، ص ٥٢-٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٩، ٧٠، ط دام المعرفة

لیکھو

* وبعد أن كانت السلفية الأولى - السلفية النصيرية - تكاد تستبعد «القياس».. وجدنا ابن تيمية - مجدد السلفية وفيلسوفها - يعتبر:

- القياس هو الميزان العدل، الذي أنزله الله.. ويقول:

«والقياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله (الله)».. ولا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان، فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح - لا قياس شرعي ولا عقلي - ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية، وأن القياس الشرعي الذي روعيت شروط صحته يخالف نصاً من النصوص. وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد..

ومثني تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان - النص والقياس الشرعي أو العقلي - فأحد الأمرين لازم:

إما فساد دلالة ما احتج به من النص، إما بالأ يكون ثابتاً عن المعصوم، أو لا يكون إلا على ما ظن.

أو فساد دلالة ما احتج به من القياس - سواء كان شرعياً أو عقلياً - بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجعلة المشتبهة...

ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو متعلق اليونان، لوجود:

أحدها: أن الله أنزل الموازين مع كتيبه قبل أن يخلق اليونان عن عهد نوح، وإبراهيم وموسى وميرحم، وهذا المنطق اليوناني وضعه أرسطو

(٢٨٤ - ٣٢٢ق.م) قيل المسيح بثلاثمائة سنة. فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن بهذا؟.

الثاني: أن امتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني، وإنما ظهر في الإسلام لما عُرِيت الكتب الرومية في دولة المأمون (١٧٠ - ٢١٨ هـ - ٧٨٦ - ٨٢٣) أو قريباً منها.

الثالث: أنه ما زال خطر المسلمين بعد أن عُرِب وعرفوه بعييوتهم ويذمونه، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية (١٨).

فبعد أن نفرت السلفية الأولى - الخصوصية - من القياس، كرد فعل للمنطق اليوناني.. رأينا ابن تيمية - في الفلاسفة المتجددة - يعتمد القياس الصحيح - الشرعي والعقلي - كآلية أصيلة من آليات النظر «بالموازين العقلية»، التي اعتمدها المسلمون، قبل ترجمة المنطق الأرسطي وبعد ترجمته، فانتقل بالموقف السابق إزاء القياس من «رد الفعل» إلى «الفعل» المتوازن..

* وبعد أن كانت السلفية - عند الإمام أحمد - شديدة النفور من التأويل.. نجد موقف ابن تيمية بإزاء التأويل متسهماً بالتوازن والموضوعية.. فهو:

(١٨) المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٧٠.

- يميز بين التفسير - المقصور للعلماء - وبين مآلات الإلهيات والغيبيات التي لا يعلمها إلا الله .. وذلك بقوله: «والتأويل المقبول ما دل على مراد المتكلم.. فالتأويل إذا لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة في كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التحريف والإلحاد، لا من باب التفسير وبيان المراد.

وأما بيان تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها، وذلك في حق الله هو كله ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره.. ولهذا قال السلف: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه.

وكذلك انصحابه والتابعين، فسروا جميع القرآن، وكانوا يقولون: إن العلماء يعلمون تسميره وما أريد به، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر به الله عن نفسه، وكذلك لا يعلمون كيفية الغيب. فإن ما أعده الله لأوليائه من النعيم لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله. فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله. وقالوا إنهم يعلمون معناه.

والآيات التي ذكر الله فيها أنها متشابها لا يعلم تأويلها إلا الله، إنما تنفي عن غيره علم تأويلها، لا علم تفسيرها ومعناها..

فإدراك مآلات الإلهيات والغيبيات وكنهها هو مما اختص الله به نفسه - سبحانه -.. لأن اللغة والعلم الإنساني - النسي - لا يستطيعان التعبير عن حقائق هذه الإلهيات والغيبيات.. والممكن - للعلماء - هو التفسير لما ورد حول هذه الإلهيات والغيبيات..

وإذا كان التأويل هو السعى إلى إدراك مراد المتكلم، فالياب أمامه
مفتوح.. أما إذا كان المراد من التأويل تحصيل الكلام بما لم يرد المتكلم -
كالتأويل الباطني.. والتأويل الحدائشي الوضعي- فهو مرفوض.

* وفي قضية : التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً

رسول الله :-

كان ابن تيمية - ككل أئمة أهل السنة والجماعة - شديد التحذير
والتحذير من التكفير - على خلاف ما يتوهم الذين لم يفقهوا حقيقة
موقف الإسلام من هذه القضية .. التي يتحدث عنها ابن تيمية في حسم
ووضوح فيقول:

«والذي نختاره ألا نكفر أحداً عن أهل القبلة، والدليل عليه أن تقول:
المسائل التي اختلف أهل القبلة فيها مثل:

أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟

وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟

وأنه هو متحيز ؟

وهل هو في مكان و جهة ؟

وهل هو مرئي أم لا ؟

لا تخلو - أن تتوقف - صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف،
والأول باطل، إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب
على النبي ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل، ويبحث عن كيفية اعتقادهم

فيها، فلما لم يضالهم بهذه المسائل، بل ما جرى حديث من هذه المسائل في زمانه عليه الصلاة والسلام، ولا في زمان الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - علمنا أنه لا تتوقف صحة الإسلام على هذه الأصول. وإذا كان كذلك؛ لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحاً في حقيقة الإسلام، وذلك يقتضي الامتناع عن تكفير أهل القبلة.

إن الكفر حكم شرعي، مُتَكَلَّفٌ عن صاحب الشريعة، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفراً في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صواباً في العقل يجب في الشرع معرفته.. وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعتة مع العلم بصدقه..

وقد نُقِلَ عن الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ - ٧٦٧ - ٨٢٠ م) - رضي الله تعالى عنه - أنه قال: «لا أريد شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية»^{١٩}، فإنهم يعتقدون حلّ الكذب».

أما أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه - فقد حكى الحاكم (٣٢٤ هـ - ٩٤٥ م) - صاحب (المختصر) في كتاب (المنتقى) عن أبي حنيفة أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة. وحكى أبو بكر الرازي عن الكرخي (٣٦٠ - ٤٠٠ هـ - ٩٧٤ - ٩٥٢ م) وغيره مثل ذلك...^{٢٠}

(١٩) الخطائية من عمالة الشيعية (شجع أبي الخطاب محمد بن أبي ربيب وهم مشبهة، ادعوا شدة الأئمة، وأنه لا بد من وصل صلات مع الرسول الناطق وأن محمداً - صلى الله عليه وسلم - هو الناطق، وعلى هو العصمة، ولقد تواروا بالكوفة، وقبعت نورثيم سنة ٤٢ هـ وهم بالتخفية يتعلمون الكذب

(٢٠) (بيان مؤلفه مرجع العقل لصحيح القول) ج ١ ص ٥٠، ١٥٦، ١٥٥

هكذا أعلن ابن تيمية رفضه تكفير أحد من أهل القبلة الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.. وعلى هذا الموقف تعليلاً يستدعي التأمل والافتتام العظيم، وذلك عندما أورد المسائل التي دار الخلاف حولها بين الفرق الإسلامية في علم أصول الدين. والتي انزلت كثيرون إلى تكفير المخالفين فيها، فقطع بأن هذه «المسائل الأصول» لا يتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها.. وبذلك الموقف الحاسم نزع «فتنة التكفير» من صفوف الأمة الإسلامية بإطلاق.. ذلك أن الفقه هو علم الفروع. ولم يرد التكفير في الفروع.. ثم ما هو شيخ الإسلام ابن تيمية يخرج الاختلاف حول هذه «المسائل الكلامية الأصول» من أسباب التكفير.. فهي ليست من أركان الإيمان ولا أركان الإسلام، التي جاءت بها التصوص قطعية الدلالة والثبوت..

وأعلن - كذلك - أن هذا المذهب الذي احتاره هو مذهب أئمة المذاهب المعتمدة في فكر الإسلام..

* وإذا كان حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، قد تصدى «لفتنة التكفير»، وقال:

«إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجحلة.. وينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً. والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم..»^(٢١)

وحذر من تكفير المخالفين.. وفحّر الإيمان على فريق من النظائر دون بقية الفرق.. فقال:

(٢١) ابن أبي (الاعتقاد في الاعتقاد) ص ١٥٠

«ولعلك إن اتصقت علمت أن من جعل الحق وقفاً على واحد من
النظائر فهو إلى الكفر والتناقض أقرب.

أما الكفر، فلأنه نزل منزلة النبي المعصوم من الزلل، الذي لا يثبت
الإيمان إلا بموافقته، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته.

وأما التناقض، فهو أن كل واحد من النظائر يوجب النظر، ولا ترى
في نظرك إلا ما رأيته، وكل ما رأيته حجة. وأي فرق بين من يقول:
قلدني في مجرد مذهبي، وبين من يقول: قلدني في مذهبي ودليلي
جميعاً؟ وهل هذا إلا تناقض؟ (٢٦٤)

وتنهي - القزالي - عن تكفير المتأولين - لأن التأويل يدرا تهمة الكفر،
فقال:

«ولا يلزم كفر المتأولين، وما من فرقة من أهل الإسلام إلا وهو
مضطرب إليه...»

والحق الصريح: أن كل من اعتقد ما جاء به الرسول ﷺ واشتمل
عليه القرآن اعتقاداً جازماً فهو مؤمن وإن لم يعرف أدلته، بل الإيمان
المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جداً، مشرف على الزوال بكل
شبهة... (٢٦٥)

* * *

(٢٦٤) الدرر (فيصل التعرّف به الإسلام والتبعية) ص ١٠٦ : ط القاهرة ١٩٠٩ م.

(٢٦٥) المصدر السابق، ص ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨.

إذا كان هذا هو موقف الأشعرية - في طورها الجديد - ومرحلة تطورها - طور «الفعل» لا «رد الفعل» إزاء هذا المبحث الخطر «فتنة التكفير» التي سقطت فيها قطاعات من الفرق الكلامية، فإن «السلفية الجديدة» - معثلة في شيخ الإسلام ابن تيمية - قد سارت على هذا الطريق.. ونحن عندما نتأمل ما سبق وأوردناه لابن تيمية من التمييز بين الأصول التي يتوقف عليها صحة الإيمان وبين «مسائل الأصول» التي اختلفت فيها الفرق الإسلامية.. نجده متفناً تماماً مع ما قدمناه للغزالي من التمييز بين «الأصول» - أصول الاعتقاد - وبين «الفروع» - التي لا تكفير فيها.. فالكفر هو التكذيب للرسول ﷺ في شيء مما جاء به متواتر.. وضده الإيمان.. الذي هو التصديق بما جاء به الرسول ﷺ.

* وكما لم يكن الغزالي الشيمة الإمامية - الذين يكفرون أهل السنة والجماعة لاختلافهم معهم في الإمامة - وحذر من مبادلتهم تكفيراً بتكفير.. كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير الذين وقعوا في خطيئة التكفير لمخالفتهم.. فقال:

«... ولكن من شأن أهل البدع أنهم يتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها عن الإيمان التي لا بد منه، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه، كقمل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم.

وأهل السنة لا يتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ. وإن كان مخالفاً لهم، مكفراً لهم، مستحلاً لدمائهم. كما لم يكفر الصحابة

الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والا هما، واستحلالهما لدماء المسلمين المخالفين لهم^(٢٤).. لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه وتزنى بأهله، لأن الكذب والزنى حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق لله فلا يُكفّر إلا من كفره الله ورسوله..^(٢٥)

كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير المعين بغير حجة ولا برهان .. فكفر المقولة لا يستلزم تكفير قائلها.. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام:

«إني من أعظم الناس تهيباً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتسيق ومعضية. إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، وإني أقول أن الله قد غفر لهذه الأمة خطاياها، وذلك نعم الخطأ في المسائل الخيرية القولية والمسائل العلمية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بتسيق ولا بمعصية..^(٢٦)

.. وأما من قال: إن نفي التوسل - الذي سماه استفادة - يغيره كفر، وتكفير من قال يقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ - ١١٨١ - ١٢٦٢م) وأمثاله، فأقهر من أن يحتاج إلى جواب، بل المكفر يمثل هذه الأمور يستحق من ثلثه العقوبة والتميز ما يستحقه أمثاله من المختارين على الدين، لا سيما مع قول النبي ﷺ: «أيما رجل قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما»^(٢٧).

(٢٤) (مهاج نسخة لسبوة) ج ٢ ص ٢٥ تحقيق: د/محمد رشيد سالم.

(٢٥) ابن تيمية (الرد على اليكوي) ص ٢٥١ - ٢٥٨.

(٢٦) ابن تيمية (مجموعه الفتاوى) ج ٢ ص ٢٢٩ ط القاهرة.

(٢٧) ابن تيمية (الرد على اليكوي) ص ٢٤٦ - ٢٤١.

كذلك استكر ابن تيمية تكفير البعض لأئمة المذاهب الإسلامية - مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة - وغيرهم واصحابهم، بسبب الاختلاف معهم في الاجتهاد والرأى.. وقال:

«لقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد عن هؤلاء الأئمة، ومن كفرهم بذلك - (جواز وقوع الصغائر والأخطاء من الأنبياء.. ولا يفرون عليها) - استحق العقوبة الفليطة التي تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين» (٢٨)

كذلك رفض ابن تيمية تكفير المجتهد المخطئ حتى ولو كان الاجتهاد الخاطئ في المسائل العقيدية.. وقال:

«.. وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد القلط في ذلك فعظيم، فقد ثبت في الصحيح عن الثابت بن الضحاك عن النبي - ﷺ - قال: [.. ولعن المؤمن قتلته ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله].. وثبت في الصحيح أن «من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»..

وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم قتلته، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله» (٢٩)

هكذا تحدث فيلسوف السلفية، شيخ الإسلام ابن تيمية.. وهكذا تطورت السلفية من ردود الفعل النصوصي، على عقلانية اليونان.. المجردة من النص الديني، تطورت من تلك الصورة الأولى التي

(٢٨) المصدر السابق: ج ٢٤ ص ١٠٩ - ١١٠

(٢٩) ابن تيمية (كتاب الاستقامة) ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦، تحقيق - محمد رشاد سالم.

عرف بها زمن الإمام الورع أحمد بن حنبل.. الذى «لم يكن - كما قال الغزالي- مفعلاً فى النظر» (٢٠).

فقدت هذه السلفية - على يد أعلامها الجدد والعظام: أبو الوفاء بن عقيل.. وابن تيمية.. وابن القيم.. وأمثالهم.. - غدت (فعللاً) وليس مجرد (رد فعل).. واستوعبت الكثير من عقلانية الإسلام وأبدعت فى فقه الواقع وفى السياسة الشرعية.. وشاركت أئمة الأشعرية هذه المواقف الشجاعة فى رفض التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.. كما تبنت واعتمدت الكثير من آليات النظر العقلى فى فقه النصوص، والاجتهاد فيها لا تص فيه - من الرأى.. والقياس.. والتأويل الصحيح - .. وبذلك أصبحت أمام (سلفية جديدة)، توازى فيها العقل والنقل.. واستعانت بأدوات النظر لإقامة كامل الإسلام فى الواقع الجديد الذى تبلورت فيه.

وبذلك أصبحت أمام هذا التطور - بإزاء أكثر من سلفية:

- سلفية نصوصية : هى «رد فعل» للعقلانية اليونانية اللاتينية.

- وسلفية عقلانية : هى «فعل» توازن فيه العقل والنقل.. سعى به جيل المجددين إلى تجديد دنيا المسلمين بتجديد الإسلام.

وتلك حقيقة كبرى يقفل عنها الكثيرون من المنتسبين للسلفية.. ومن خصوم هذا التيار ..!

(٢٠) الغزالي {محصل التصرفات فى الإسلام والزينة} ص ١٠ -

السلفية في العصر الحديث

فلما كان عصرنا الحديث.. وفي ياديه «تجده» على وجه التحديد.. ظهرت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦ هـ - ١٧٠٢م) .. فمثلت لونا متميزاً عن السلفية.. هو أقرب - بسبب بداوة البيئة.. وفقرها الفكري والفنسي - إلى «رد الفعل السلبي» - كما كان عند الإمام أحمد بن حنبل - منه إلى «السلفية العقلانية» - كما كانت لدى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عقيل..

لقد تضرع ابن عبد الوهاب فوجد عامة الناس يتخذون الوسائل والوسائط، شفعاء إلى الله، بل ويتوجهون إليهم بالطلب والدعاء والاستغاثة في الملهمات.. كما وجد البدع قد أصابت العبادات بالزيادة والنقصان.. فلما عرض صورة «إسلام العامة» هذه على حقيقة «إسلام السلف» وجد أن الإسلام الأول - إسلام السلف - قد أصبح «غريباً».. فكان أن وجد نفسه في ذات الموقف الذي وقفه إمام السلفيين القدماء - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥م) - عندما دعا إلى العودة إلى إسلام ما قبل الفتوحات.. واليونانيات.. وعلم الكلام.. ذلك الإسلام الذي يكنى الإتيان منه النصوص. نوتما حاجة إلى العقلانية الكلامية أو الفلسفية، وما أثمرت من «قياس» و«رأي» و«تأويل»..

وكانت بادية نجد، البسيطة، الفقيرة في الفكر المركب، أكثر ملائمة لهذا الفكر السلفي البسيط، فظواهر النصوص تكفي للإجابة على علامات استفهام إنسانها البسيط، كما تكفي لتصحيح معتقداته وتصوراتهِ. وإعادة عبادته إلى إطار الإسلام الصحيح والبسيط..

بدأ ابن عبد الوهاب يدعو إلى إسلام السلف، ويركز على إصلاح «العقائد»، وتقويم «التصورات»، وتصحيح «العبادات».. ولقد ساعدت «خشونة البيئة البدوية على تعزيز الأسلوب الوهابي بالخشونة»، فحكم بالشرك - الظاهر الجلي - على المتوسلين إلى الله بالأولياء الصالحين والمشاهد والمزارات والرموز، بل ورأى أن شركهم هذا هو أعظم من شرك الجاهلية الأولى^(١)..

ورفض - ابن عبد الوهاب - كما صنع أعلام السلفية الأولى - أن يحتكم لغير النصوص، فياجم «القياس» حتى لو كان صحيحاً. وأعرض عن «التأويل» في فهم النصوص وتفسيرها^(٢).. وأعلن أن «الرأي» لا وزن له بجانب النصوص^(٣).

وهكذا عادت بداوة البيئة النجدية بهذه السلفية الوهابية - إن حاز التعبير - إلى «السلفية الحنبلية».. وتخلفت بها عن التطور والتقدم الذي مثله سلفية ابن تيمية وجيل المجددين لهذا التيار..



(١) ابن عبد الوهاب رسالة (هدية نبيه) - مطبوعة طبر (مجموعة التوحيد) ص ١٢١ - ط القاهرة: المكتبة السلفية

(٢) المصدر السابق، رسالة (فهم مسائل الحنفية) ص ٨٧ -

(٣) عبد الكريم الخطوب (الهدية نبيه) ص ١١٠ ط القاهرة سنة ١٩٧٤

ولقد تجلت عبقرية الإمام محمد عبيد (١٢٦٦-١٣٢٢ هـ - ١٨٤٩م) في التقييم الموضوعي لهذه السلفية، سلفية شيخ الإسلام ابن تيمية .. وسلفية الشيخ ابن عبد الوهاب.

* فمحمد عبيد قد مثل لونا من السلفية العقلانية المستبورة، فدعا «إلى فهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى منابعها الأولى .. أي إلى السلفية في ثوابت الدين، التي تعود في فهمه إلى المنابع الجوهرية والنقية قبل ظهور الخلاف..

وفي ذات الوقت، دعا إلى العقلانية في فهم التصوص «لتحرير الفكر من قيد التقليد.. واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشرى التي وضعها الله لثرد من سطوته، وتقل من خلطه وخبثه، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني، وأنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم، باعثاً على البحث في أسرار الكون، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة، مطالباً بالتعويل عليها في أدب النظم وإصلاح العمل»^(٥١).

* كما دعا - بهذه السلفية الدينية- إلى «تصحيح الاعتقاد، وإزالة ما طرأ عليه من الخلط في فهم نصوص الدين، حتى إذا سلمت العقائد من البدع تبعها سلامة الأعمال من الخلل والاضطراب، واستقامت أحوال الأفراد، واستأنست بصنائعهم بالعلوم الحقيقية - دينية ودنيوية - وتهذبت أخلاقهم بالملكات السليمة»^(٥٢).

(٥١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبيد، ج ١، ص ٢١٠، دالة وتفسير - محمد شاذي، ط: بيروت، سنة ١٩٧٢، والمأخوذة - سنة ٢٠٠٦، ص ٩٠.

(٥٢) محمد عبادة الإصلاح للإسلام، ص ١٥ - ط: القاهرة، سنة ٢٠٠١، ص ٣١٠.

* ولهذه السلفية العقلانية، التفت الإمام محمد عبده إلى تراث شيخ الإسلام ابن تيمية، فأشار بطبع كتابيه (بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول) و (منهاج السنة النبوية) - قطيعاً لأول مرة قبل عام من وفاة الأستاذ الإمام... ووصف ابن تيمية بأنه «أعلم الناس بالسنة، وأشدّهم غيرة على الدين».. ووصف خصومه الذين يكيلون له الشتائم بأنهم «مقلدون يملئون أفواههم بهذه الشتائم - (لابن تيمية) - وعليهم إثمها وإثم من يقفونم بها إلى يوم القيامة»^(٦).

* أما السلفية النجدية - سلفية الشيخ محمد بن عبد الوهاب - فلقد وقف منها الإمام محمد عبده موقفاً موضوعياً متوازناً..

لقد مدح إصلاحها على جبهة العقائد. وجهادها ضد البدع والخرافات.. فقال:

«إن مذهبهم حسن، ولقد أنكرت كثيراً من البدع. وتحت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه..»

لكنه انتقد «تقليدها اللاعقلاني».. فقال:

«لقد زعمت أنها نقصت عيار التقليد، وأزالت الحجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن وعمت الأحاديث، لتفهم أحكام الله منها.. لكنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من اللفظ الوارد والتقيّد به، بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين وإليها كانت الدعوة ولأجلها منعت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء. ولا للمدنية السليمة أحياء.. بل كانوا أضيق عطناً - (أفقاً) - وأحرج صدرأ من المقلدين»^(٧).

(٦) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٣ ص ٣٥٩.

(٧) المصدر السابق، ج ٣ ص ٣٦٠.

كما انتقد غلو هذه السلفية الوهابية في الممارسة والتطبيق.. فقال:

«لقد قامت الوهابية للإصلاح، وعندهم حسن، لولا الغلو والإفراط:

- أي حاجة إلى قولهم يهدم حبة النبي ﷺ ١٥.

- والقول بكفر جميع المسلمين ١٥.

- والعمل على إخضاعهم بالسيف أو إبادةهم ١٥.

نعم، لا بأس بالمبالغة في القول والخطابة لأجل التأثير بالترغيب

أو التهيب والتخويف، ولكن ما كل ما يقال يكتب ويبنى عليه عمل..» (٨)

تلك هي السلفية، كما عرفها التراث الحضاري للإسلام..

* لقد بدأت - في العصر العباسي - «نزعة تصوفية» صرفة.. كرد

فعل «العقلانية اليونانية» اللاتينية. المنطلقة من أية نصوص دينية..

* ثم تطورت إلى «سلفية عقلانية» على يد فيلسوفها شيخ الإسلام

ابن تيمية.. فغدت «فعلاً» توازن فيها العقل والقل.. وفقه الواقع مع

فقه الأحكام..

* ثم جاءت «السلفية التجذرية» - في دعوة الشيخ محمد بن عبد

الوهاب - رد فعل «للبدع والخرافات» التي طرأت على عقائد الإسلام

وعباداته في بادية نجد.. فوقفت إيجابياتها عند تنقية هذه العقائد

والعبادات من البدع والخرافات.. لكن بداوة البيئة، وفقرها الفكري - مع

الحذر الشديد من الوافد الغربي - قد وقفت بها - في العقلانية..

والتمدن - عند الجمود والتقليد..

(٨) العدد السابق ج ٣ ص ٥٣٧

واليوم..

وفي إطار تصاعد عبث البظطة الإسلامية - التي تمثل اعظم ظواهر العصر الذي نعيش فيه - نجد هذه، البلفية التجدية، قد توزعتها العديد من التوجهات.. وطوائف عليها الكثير من الانشتاقات فتمتها:

- ما يسمى بالبلفية العلمية.. التي تحاول استلهاام المشروع التجديدي لشيخ الإسلام ابن تيمية .. مع مواابته مستجدات الواقع المعيش..

- وما يسمى بالبلفية الجهادية.. التي سلكت طريق العنف في التغيير.. ومن هذه السلفية انجهاانية من يخلص بالعنف الامتدادات الاستعمارية الغربية في ديار الإسلام.. ومنها من يتوجه بالعنف إلى هر الاستقرار في مجتمعات الإسلام.

- ومن هذه السلفية المعاصرة قصيل - عحدود الحجم والتأثير- بلغ في القلو والجمود حدوداً فاقت الخيال.. حتى لقد كتب بعضهم في تكفير أمة السلفية!!!

فقالوا عن ابن القيم:

«إنه زائف، مبتدع، كذاب، وقح، يلبد، غيب، جاهل، ضال مضل، خارجي، ملعون، كافر.. يلغ في كقوره ميلفاً لا يجوز السكوت عليه، ولا يحسن المؤمن أن يفض عنه ولا أن يتساهل فيه... وفيه تصوف وأبتداع، وخصوصاً في كتاب (مدارج السالكين) و (كتاب الروح)!!!».

أما شيخ الإسلام ابن تيمية.. فنقد قال عنه أحد كتّاب هذه السلفية الظلامية:
 «إنه لا يؤخذ منه أحكام الولاء والبراء.. ولقد سمعت من تتبع مخازي
 هذا الرجل المسكين، الذي ضاعت مواهبه في شئ البُذع^(٩٩).. ومن
 اتخذه إماماً إنها يتخذ إماماً في الزيف والشذوذ^(١٠٠)»

* * *

وهكذا نجد أنفسنا - تاريخياً.. وحديثاً- أمام عدد من السلفيات..
 وليس أمام سلفية واحدة.. كما يحسب كثير من السلفيين.. ومن خصوص
 السلفيين^(١٠١)

(٩٩) د/ محمد موسى الشريف.. {التقديرات، سبواو بين التعظيم والاسهام} ص ١٧-١٩. مؤيد دار الفرقان
 سنة ٢٠٠٧م.. وهو ينقل هذه التصورات «المثالية والمظلمة» عن كتّاب {براءة أهل السنة} و{السيف
 العقول} و{تبيين الضلال المخيم} و{العوذات}.

(١٠٠) لمزيد من التفصيل عن هذا المبحث، انظر الفصل الثاني كتاب عن «السلفية» بكتابتنا {قضايا الفكر
 الإسلامي} ص ١٢٧ - ١٦٤. مؤيد دار الشروق - القاهرة، سنة ٢٠٠٧م. وكذلك الفصل الذي كتبه
 عن «الوهابية» بكتابتنا {المطروحة إلى الفتنة الإسلامية} ص ١٦٠ - ١٦٧. مؤيد دار الشروق - القاهرة
 سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. وانظر - كذلك - كتابنا {مقام العقل في الإسلام} مؤيد دار نهضة مصر -
 القاهرة سنة ٢٠٠٨م. وكتابنا {رفع الحجاب عن شيخ الإسلام ابن تيمية} مؤيد مكتبة الإمام البخاري -
 الاسماعيلية سنة ٢٠٠٧م. وكذلك كتابنا {السياسة في القضاة والمحاملات} مؤيد دار نهضة مصر
 سنة ٢٠١٢م. وكتابنا {معرفة المحاملات بين الغرب والإسلام} مؤيد دار نهضة مصر سنة ٢٠١٦م.

المصادر والمراجع

- ابن تيمية: (بيان موافقة صريح المشول لصحيح المنقول) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ. (منهاج السنة النبوية) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ. (كتاب الرد على المنطشيين) طبعة دار المعرفة - بيروت. (مجموع الفتاوى) طبعة القاهرة، (كتاب الاستقامة) بتحقيق: د. محمد رشاد سالم. طبعة المعوضية. (الرد على البكري).
- ابن رشد - أبو الوليد: (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) دراسة وتحقيق: د. محمد عمار، طبعة دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٧٢م.
- ابن القيم: (إعلام الموقعين) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م. (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) تحقيق: د. محمد جميل غازي. طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م.
- أبو البقاء الكوفي: (الكليات) تحقيق: د. عبدان فرويش. محمد المصري. طبعة دمشق سنة ١٩٣١م.
- الباقلائي: (التمهيد في الرد على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) تقديم وتحقيق: محمود محمد الخضري. د. محمد عبد الهادي أبو ريبة. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م.
- بيكر - كارل هينريش: (وارث ووارث) - بحث منشور بكتابت (التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية) ترجمة: د. عبد الرحمن بيوي. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥م.
- الجرجاني - الشريف: (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨م.
- جلال محمد عبد الحميد موسى: (نشأة الأشعرية وتطورها) طبعة بيروت سنة ١٩٧٠م.
- عبد الكريم الخطيب: (الدعوة الوهابية) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤م.
- الغزالي - أبو حامد: (فيض التفرقة بين الإسلام والزندقة) طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م. (الاقتصاد في الاعتقاد) طبعة مكتبة صبيح - القاهرة - بدون تاريخ.

محمد عبده - الأستاذ الإمام :- (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م. وطبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

محمد بن عبد الوهاب - الشيخ :- (هدية طيبة) منشور ضعن (مجموعة التوحيد) طبعة المكتبة السلفية - القاهرة. (هذه مسائل الجاهلية) منشور ضعن (مجموعة التوحيد) طبعة المكتبة السلفية - القاهرة.

د. محمد عمارة: (القزو الفكري: وهم أم حقيقة؟) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م. (تيارات الفكر الإسلامى) طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٧م. (مقام العقل فى الإسلام) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٨م. (الوسيط فى المذاهب والمصطلحات) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٣م. (معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ١٩٩٦م. (الإصلاح بالإسلام) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٦م. (الطريق إلى اليقظة الإسلامية) طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩٠م.

د. محمد موسى الشريف : (القذوات الكبار بين التعظيم والانبهار) طبعة دار الفرقان سنة ٢٠٠٧م.

تم بحمد الله

فهرس الموضوعات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|-----------------------------------|
| ٣ | تقديم بقلم أ. د/ محمود حمدي زقزوق |
| ٧ | مقدمة المؤلف |
| ٩ | ١- تحرير مفاهيم المصطلحات |
| ١٩ | ٢- السلفية ظاهرة عباسية |
| ٢٧ | ٣- تطور السلفية |
| ٥٥ | ٤- السلفية في العصر الحديث |
| ٦٢ | المصادر والمراجع |

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر